تحولات الاقتصاد الجزائرى ـ برنامج التعديل الهيكلى ومدى انعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج

محمد راتول *

ABSTRACT

Algeria's Structural Adjustment Programme and its Impact on External Imbalances

Until 1994, Algeria witnessed marked structural economic problems. In co- operation with the IMF a new program for financial and monetary policies was performed between 1994-1998.

It addressed the economic imbalance related to oil prices. Among its goals also was tackling issues related to international trade.

Nontheless, the price of oil, remained as the major factor causing the increase or decrease of revenues.

The primary impact of the program was manifested in the alleviation of the burden of debt's service and the stability of the Algerian Dinar. As this program goes on however, further outcomes besides what have already emerged are anticipated.

The present paper brings into focus the following two issues:

First: The motives and targets of Algeria's structural adjustment programme.

Second: The impact of the programme on Algeria's external imbalances.

* مدير معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الشلف بالجزائر.

مقدمة:

إن الخلاصة التى وصل إليها الخبراء الاقتصـــاديون، هـــى أن إنعـــاش الاقتصاد الجزائرى لا يمكن أن يتم إلا بـــإجراء تحـــولات عميقـــة فـــى الـــهيكل الاقتصادى، رغم الخطورة الاجتماعية المتوقعة نتيجة للأضرار الاجتماعية السلبية والأليمة الأكيدة الناتجة عن هذه التحولات والتى تتحملها أساساً الطبقات الاجتماعية الدنيا. غير أن هذا التحول كان يتطلب أموالاً إضافية ضخمة إضافة إلى ضـــرورة تخفيف أعباء خدمات الديون، وهذا ما جعل الاستنجاد بالمؤسسات النقدية الدوليـــة وعلى رأسها صندوق النقد الدولى وسيلة للتمويل والمساندة التقنية وإبداء ما يلـــزم من اقتراحات بحكم تجربته فى معالجة الاختلالات فى دول العالم الثـــالث. فكـــان برنامج التثبيت المنطلق فى أبريل ١٩٩٤ ثم برنامج التعديـــل الـــهيكلى (١٩٩٥ – ١٩٩٨). فما هى مبررات البرنامج؟ وما هى محتوياته وأهدافه؟ ودعائمه القانونية؟ وما هى مدى معالجته لمشكل الاختلال الخارجى؟ باعتبار هذا الاختـــلال المدعـــاة الأساسية لإجراء التحول. هذا ما سنحاول التطرق إليه فى هذه الدراسة، من خـــلال محورين أساسين:

- الأول: سنتطرق فيه للبرنامج من حيث المبررات والأهداف.
- الثانى: سنتطرق فيه لمدى معالجة البرنامج لمشكل الاختـــلال الخـــارجى خلال فترة تطبيقه.

(١) برنامج التعديل الهيكلى. المبررات. الأهداف. المحتوى:

(١-١) تشخيص الاختلالات: إن الأزمة السياسية الناتجة بعـــد توقيـــف المســـار الانتخابى للتشريعات بعد ١١ يناير ١٩٩٢، والسياسة المتبعة فى المرحلة الأولـــى منها بغية التهدئة، إضافة إلى النقائض المصاحبة لبرنامج الإصلاح الذاتى المطبـــق بعد سنة ١٩٨٨، حالت دون التوصل إلى نتائج مرضية وأنه صاحب ذلك تطورات أمنية خطيرة أدت إلى المساس بالكثير مـــن المنشـــآت الإنتاجيـــة والاجتماعيـــة

العمومية، وحالت دون إتيان قوانين الإصلاح بثمارها خاصة المتعلقة بجلب الاستثمارات الأجنبية، الأمر الذى جعل الاقتصاد الوطنى يعانى من اختلالات كثيرة نلخصها فى ما يلى[١]:

- تدهور التبادل الخارجى واستمرار تزايد الديون الخارجية، وعدم توازن ميزان المدفوعات.
- الانخفاض فى الناتج الداخلى الإجمالى بالقيم الحقيقية.
- العجز المتنامى فى الخزينة الذى يساهم فيه صندوق تطهير المؤسسات العمومية.
- نمو جد مرتفع للكتلة النقدية يقدر بـ ٢١,٢%.
- معدل تضخم مرتفع (٣٢% سنة ١٩٩٢ و٢٠,٨% سنة ١٩٩٣).
- جفاف دائم وصعوبات هيكلية فى القطاع الفلاحى وقطاع البناء.
- ضعف دائم فى قدرات الاستعمال فى القطاع الصناعى (المعدل الوطنى لطاقة الاستعمال يقدر بـ ٥٠%).
- ارتفاع مهم فى عدد السكان النشطين، دون أن يقابل ذلك ارتفاع فى الإنتاج الداخلى، وهذا ما يقود إلى اللاتوازن الاجتماعى، وإلى تزايد حجم البطالة.
- تزايد حجم الطلب نتيجة لتزايد عدد السكان، وما نتج عنه من عدم توازن العرض والطلب.
- على المستوى الغذائى، فإن أكثر من ٥٠% من الحصة الغذائية مغطاة عن طريق الواردات.
- على مستوى السكن، والتجهيزات المصاحبة، فإن العجز فى السكن يقدر بأكثر من مليون وحدة سكنية.

- بالنسبة للسلع الصناعية الموجهة للاستهلاك، فإن مستوى التكامل والتحويل الوطني يعتبر مهملاً، ومكانة الجزائر في مجال التكامل الصناعي يعتبر ضعيفاً جداً.
- انخفاض عوائد الصادرات.
- الارتفاع السريع والمهم للأسعار الجارية (تضخم عن طريق الطلب وعن طريق التكاليف).
- عدم التوازن بين الاستهلاك والإنتاج.
- تدهور الاستثمار الأجنبي وحركات رؤوس الأموال تجاه الجزائر.
- استمرار زيادة المديونية، وخدماتها، والوقوع في حالة الحلقة المفرغة المتزايدة الاتساع.

وكان لهذه الوضعية أن تعمق الأزمة الاجتماعية إن لم تسارع السلطات في إيجاد المخرج وبشكل نهائي، وكان القرار الصعب.

(١-٢) أهداف البرنامج ودعائمه: نتيجة للوضعية المشار إليها ظل الاستمرار في الاتصال بالمؤسسات النقدية الدولية وبخاصة صندوق النقد الدولي والبنك، وتم التوصل بعد مفاوضات اقتصادية إلى ضرورة التعديل الهيكلي الشامل، حيث تم التوقيع في مرحلة أولى على اتفاق ستاند ـ باي، ثم الاتفاق في مرحلة ثانية على برنامج للتمويل الموسع مصحوباً ببرنامج لإعادة جدولة الديون الخارجية باعتبارها المحبط الأساسي لتمويل التنمية والإصلاح، ويمتد هذا البرنامج على فترة تبلغ ثلاث سنوات، وهذا باحترام مبدئين أساسيين حسب السلطات الجزائرية هما [٢]:

- المحافظة بقدر الإمكان على هامش تحرك في مجال السياسة الاقتصادية.
- البحث عن الاحتفاظ بأقصى الإمكانيات من أجل تسيير يجعل العمال يتقبلون الانعكاسات الاجتماعية التي يتسبب فيها البرنامج، مع مراعاة أن الدولة تضع

إجراءات من شأنها أن تساهم فى وضع شبكة للحماية الاجتماعية وحماية القدرة الشرائية للمواطنين الذين يتعرضون لتلك الانعكاسات أكثر من غيرهم.

(١-٢-١) **الأهداف والإجراءات المطلوبة:** يهدف البرنامج الشامل للإصلاح (التثبيت + التعديل) إلى القضاء على اللاتوازن الاقتصادى الذى ظل يعانى منه الاقتصاد الجزائرى منذ سنة ١٩٨٦، والذى لم تستطع الإصلاحات الذاتية المنتهجة تصحيحه، وتنمية القدرات الوطنية وإنشاء الثروة عن طريق تنمية الإنتاج الصناعى والفلاحى والخدماتى، وذلك بإجراء تعديلات تصب فى اتجاه العولمة الاقتصادية وتمس معظم القطاعات والمتغيرات الاقتصادية الأساسية منها: ـ نظام الصرف والتجارة والمدفوعات الخارجية والأسعار وإصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص والسياسة النقدية وإصلاح القطاع المالى والمالية العامة وتدابير الحماية الاجتماعية والمسائل الاجتماعية وسوق العمل وقطاع الفلاحة والسكن والبيئة والإحصائيات.

(١-٢-٢) **تمويل البرنامج:** صاحب البرنامج عدة إجراءات مالية استهدفت الحصول على وسائل تمويل كافية، للمساعدة على تنفيذ مختلف نقاط البرنامج، وخاصة وسائل التمويل الخارجى. فقد كانت خدمات الديون تلتهم معظم الموارد المتأتية من جراء الصادرات، وبهذا الصدد تم فك القيود المفروضة نتيجة لخدمات الديون وهذا عن طريق إعادة جدولة الديون التي مست أكثر من ١٧ مليار دولار خلال السنوات الأربع التي يمتد عليها البرنامج[٣]، إضافة إلى إعادة الجدولة للديون الخارجية، فقد خص صندوق النقد الدولى ومؤسسات مالية دولية وجهوية أخرى دائنين آخرين مساعدة استثنائية تقدر بـ ٥,٥ مليا دولار لتقويم ميزان المدفوعات.

وبخصوص إعادة جدولة الديون مع نادي باريس فقد تمت فى نهاية مايو ١٩٩٤ تبعاً لاتفاق ستاند ـ بأى لسنة واحدة مع الصندوق، عملية إعادة جدولة ٤,٤ مليار دولار على مدى ١٦ سنة منها ٤ سنوات فترة سماح، حيث إن عملية

دفع خدمات الديون على المبلغ المعاد جدولته لم تتم إلا ابتداءً من مايو ١٩٩٨. كما قدم الصندوق ١,٢٥ مليار دولار لدعم ميزان المدفوعات مدة إعادة دفعها تمتد إلى ٥ سنوات منها ثلاث سنوات فترة سماح. ويكون المبلغ المحرر فوراً هو ٥,٢٤ مليار دولار بالأخذ بعين الاعتبار سحب على الصندوق يقدر بـ ٨٤٠ مليون دولار.

إن إعادة الجدولة لسنة ١٩٩٤ المصاحبة لبرنامج التثبيت خفضت معدل خدمة الديون إلى ٥٣,٣% بعدما كانت تكاد تلتهم كلية عائدات الصادرات، غير أنه لم يستقر عند هذا الحد إذ ارتفع ثانية ليصل إلى ٨٤% سنة ١٩٩٥[٤]. وتعود الجزائر مرة ثانية إلى نادى باريس وهذا فى شهر يوليه ١٩٩٥، وللمرة الأولى تذهب إلى نادى لندن لأجل إعادة جدولة الديون الخاصة. وقد وصل المبلغ المعنى فى الاتفاقين ٧ و ٣,٢ مليار دولار على التوالى، وهو ما جعل المبلغ المعاد جدولته يفوق ١٤ مليار دولار، وبإضافة التمويل الاستثنائى المبرم مع مختلف المؤسسات المالية فإن المبلغ يرتفع إلى ٢٠ مليار دولار، وهو مبلغ جد معتبر كان لابد أن يرافق برنامج التعديل الهيكلى.

(١-٣) محتوى برنامج التعديل: اشتمل برنامج التعديل الهيكلى على إجراءات بغية التحول العميق فى السياسة المالية والنقدية والمعاملات مع الخارج، وهذا لتجسيد الأهداف المرغوبة.

(١-٣-١) السياسة المالية: استهدف البرنامج تقليص عجز ميزانية الدولة من خلال الضغط على مجموعة من المتغيرات الاقتصادية والتى من شأنها زيادة الإيرادات من جهة، والتقليص من النفقات من جهة أخرى، وهذا على فترة تمتد حتى سنة ١٩٩٧. وهى إجراءات تطبيقية لأسلوب الاستيعاب المعروف فى سياسات التسوية، ولها انعكاس مباشر على توازن ميزانية الدولة وذلك على مستوى الرفع من الإيرادات والخفض من النفقات، خاصة وأن إلغاء إعانات

الاستهلاك ستؤدى إلى الخفض من الطلب الاجتماعى والمساهمة فى ترشيد الاستهلاك، إضافة إلى هذا فإن من شأن ذلك أن يؤدى إلى[٥]:

أ - الخفض من مخزون الديون الداخلية والذى ارتفع بفعل التقييم الناتج عن خفض الدينار.

ب - تمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتطهير محفظة البنوك.

ج - بعث ادخار عمومى اعتيادى فى المدى المتوسط والطويل بغرض المساعدة على الانبعاث الاقتصادى.

إن المجهودات على مستوى الميزانية فى جانبى الموارد والنفقات تستهدف من جهة التحسين فى الموارد من خلال توسيع الرسم على القيمة المضافة والرفع من العائد الضريبى والكفاح ضد التهرب والغش الضريبى، وتنمية القروض من السوق المالى لتجنب التمويل التضخمى، ومن جهة أخرى الضغط على جانب النفقات الجارية كتلك المتعلقة بالتجهيز، والمرتبات والأجور باعتبارها تشكل أكبر نسبة من النفقات الجارية وهذا عن طريق التحكم فى مناصب العمل وعدد العمال، وتثبيت أجور عمال الوظائف العمومية والمؤسسات العمومية، وهذا من شأنه تجنب زيادة الأجور عن طريق التضخم. كما أن إلغاء إعانات أسعار المواد الضرورية اعتبر كهدف يرمى إلى عقلنة النفقات العمومية باعتبار أن تحرير الأسعار هو هدف أساسى من برنامج التعديل الهيكلى.

لتحقيق هذا التوجه فإنه تم تقييم هذه الأهداف فى شكل أسقف لا يجب تجاوزها. وبهذا الصدد فإن مبالغ إعانات الأسعار التى كانت تستوعب ٤,٩% من الناتج الداخلى الإجمالى سقفت فقط إلى ٠,٨% سنة ١٩٩٦ على أمل أن تصل إلى ٠,٦% فقط خلال السنة الأخيرة من الاتفاق، وهذا للقضاء على العجز وإيصال فائض الميزانية إلى ٠,٦% قبل السنة الأخيرة من الاتفاق، وهذا حسب المجلة الثانية للبرنامج التى يصدرها الصندوق، وقد توقعت المجلة الثالثة للبرنامج الوصول إلى ٢,٧% لتلك السنة[٦].

من شأن التقشف الذى مس الأجور أكثر من غيرها، أن يؤدى إلى دعم الدينار أكثر عن طريق الخفض من الطلب، وتسخير الموارد المالية للميزانية لتمويل إعادة هيكلة المؤسسات العمومية والبنوك، وعلى المدى المتوسط فإن فائض الميزانية المرغوب فى الوصول إليه يوجه لخدمات الديون العمومية الداخلية والخارجية.

(١-٣-٢) السياسة النقدية والقطاع المالى: تتركز السياسة النقدية خاصة على الإجراءات المتعلقة بأسعار الفائدة، أى تكاليف النقود إضافة إلى تنظيم القطاع المالى، وقد تم تحديد إجراءات عديدة تتعلق بهاتين النقطتين.

إن اتفاق ستاند ــ باى واتفاق التمويل الموسع يقترحان تخطيطاً مالياً ونقدياً صارماً مقابل الموارد المحصلة، وقد تم تحديد سقف للإصدار النقدى M2، وحيث إن هذه الأخيرة ترتبط مباشرة بالتغير فى الممتلكات الخارجية والداخلية الصافية، فإنه يمكن الإشارة إلى أن التخطيط المالى بمفهوم صندوق النقد الدولى يشير مباشرة إلى الحد من التوسع فى القروض الداخلية وفى الحقيقة فإنه يتم البحث عن رفع احتياطات الصرف لأجل دعم سعر صرف الدينار وتعديل ميزان المدفوعات الملازم للانخفاض فى التوسع النقدى، ولبلوغ هذا الهدف فإنه يمكن الإشارة إلى أن جزءاً من الموارد المحررة عن طريق إعادة الجدولة جمدت لتجنب الآثار التضخمية وبالتالى التوسع النقدى.

غير أن أهم إجراءات جاء بها نظام الإصلاح هى المتعلقة بإعادة هيكلة النظام المالى بما يستجيب مع متطلبات السوق، وبعد سنوات طويلة من التعامل بشكل القروض الإجبارية المفروضة على البنوك تجاه المؤسسات العمومية وسنوات من تخصصها القطاعى، فى ظل قوانين غير ملائمة، ومستوى خدمات ردىء، فإنه تم تسريع وتيرة الإصلاح الهيكلى لها. وكانت البنوك التجارية قد تحصلت على ٢١٧ مليار د.ج كدعم لها بين سنوات ١٩٩١ و ١٩٩٦ تعويضاً عن ٨٠% من خسائر الصرف الناتجة عن تخفيض سعر الدينار. كما بذلت مجهودات أخرى لإعادة تمويل البنوك، وكمثال فإن بنك الجزائر الخارجى والقرض الشعبى

استفادا سنة ١٩٩٥ من تحويلات من الخزينة تقدر بـ ١٠ مليار د.ج. كما قامت السلطات بمجهودات مالية لإعادة التمويل[٧]، حيث قدمت ٢٤,٩ مليار د.ج لتمويل خمسة بنوك تجارية سنة ١٩٩٦، ذات حصص تمتد على ٢٠ سنة وتقديم ٨ مليار د.ج في أبريل ١٩٩٧ لإعادة رأسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وهذا بهدف تحويله إلى بنك متخصص في تمويل السكن، وفي الثلاثي الأول من سنة ١٩٩٧ قامت الدولة بتحويل ١٨٧ مليار د.ج من القروض البنكية غير المنتجة إلى سندات خزينة تمتد على مدى ١٢ سنة، وتشكل ٢٤% من حجم القروض على الاقتصاد الوطني من طرف البنوك التجارية في نهاية ١٩٩٦.

كما تم وضع البنوك أمام المنافسة لتحسين خدمات القطاع المصرفي، حيث تم السماح ابتداء من سنة ١٩٩٤ وفي إطار قانون القرض والنقد للشركاء الأجانب بالمساهمة في رأسمال البنوك التجارية المحلية، كما شرع في خصخصة بنك التنمية المحلية، وتم اعتماد عدة بنوك خاصة. كما تم إجراء تحويلات أخرى منها تخصيص بنك الفلاح والتنمية الريفية في القروض الفلاحية، وتحويل بنك الجزائر للتنمية إلى مجموعة من المؤسسات المتخصصة، وإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة لتستجيب بشكل أفضل للاحتياجات الخاصة لبعض القطاعات منها[٨]:

- البناء: إضافة إلى إعادة هيكلة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط وجعله بنكاً للسكن، فإنه يتم إنشاء شركة إعادة التمويل، غرضها زيادة إمكانيات تمويل نشاطات البناء وشركة الضمان العقاري، هدفها جعل البنوك أكثر اطمئناناً في منح قروض السكن، وصندوق الضمان والكفالة التعاونية للترقية العقارية، وهدفه إضافة إلى التأمين ضمان بيع السكن.
- تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات الصغيرة والمتوسطة: يتعلق الأمر بإنشاء مؤسسة لضمان القروض البنكية الموجهة للقطاع لتنمية الصناعات الحرفية وتشغيل الشباب.

- التنمية الفلاحية: إضافة إلى الفلاحة والتنمية الريفية المساعدة في منح القروض الفلاحية، يتم إنشاء بنك خاص أو بنك مختلط لتنمية الجنوب.

ولتنمية سوق رؤوس الأموال، فإن السوق النقدي لما بين البنوك يتم فتحه أيضاً للمؤسسات غير البنكية كأجهزة الضمان الاجتماعي وشركات التأمين والخزينة، ويصاحب هذا أيضاً أشكال جديدة من التدخل كعمليات المزايدة للبنك المركزي والاكتتاب في بيع سندات الخزينة قصيرة الأجل، كما يتم تدعيم بورصة القيم. وفي مجال السيولة النقدية ومعاييرها فإنه تم فرض عدة إجراءات منها إجبارية لتحسين الاحتياطي البنكي.

(١-٣-٣) التجارة الخارجية ووسائل الدفع الخارجي: إن تسوية سعر الصرف هو من أحد المعايير الأساسية لبرامج التعديل الهيكلي، والبحث عن التوازن الخارجي تطلب من السلطات العمومية تخفيض الدينار بـ ٧,٣% في مارس ١٩٩٤ و ٤٠,١% في أبريل من نفس السنة، حيث إن البرنامج حدد الأهداف التالية:

- رفع قيود الصرف المدخلة سنة ١٩٩٢، ومتابعة تحرير الصرف للوصول إلى تمويل الدينار على كل المعاملات الجارية، على السلع التي جرت استثناء على شراء السيارات الفردية النفعية، كما أصبح من الممكن حالياً استعمال العملة الصعبة بالسعر الرسمي لأغراض النفقات المتعلقة بالتعليم والصحة.
- إنشاء سوق ما بين البنوك للعملة الصعبة من شأنه أن يسمح للبنوك التجارية بعرض العملة الصعبة بحرية لصالح زبائنها، كما أن نظام الحصص المحددة ألغي ابتداء من يناير ١٩٩٦، وذلك كخطوة أولى في اتجاه نظام تعويم الصرف.
- السماح بإنشاء مكاتب للصرف تتعامل بالعملة الصعبة في ديسمبر ١٩٩٦.

- تخفيض سعر الصرف لتضييق الفجوة بين السعر الرسمي والسعر الموازى، ويساعد ذلك فى تقليص اللجوء إلى السوق السوداء لكون أن هذا الفارق أصبح فى حدود ثلاثة فرنكات فرنسية، حيث إن سعر الفرنك الفرنسى وصل إلى ١٤ دينار جزائرى فى السوق السوداء مع نهاية البرنامج.

كما أن السلطات وتدعيماً لسياسة تحرير الأسعار، فإنها لجأت إلى تحرير نظام التجارة والمدفوعات الخارجية تحريراً يكاد يكون كاملاً، حيث تم سنة ١٩٩٤ إلغاء نظام المراقبة الثقيل، كما تم إلغاء نظام العلاوة الإدارية لموارد العملة الصعبة المنشأ سنة ١٩٩٢ وهذا لاستيراد المنتوجات المسموح بها، وأصبح بإمكان المستوردين الحصول على العملة الصعبة حسب احتياجاتهم واستيراد كل المواد ماعدا بعض المواد التى يكون استيرادها ممنوعاً بصفة مؤقتة، غير أن قائمة هذه المواد تم إلغاؤها مع نهاية ١٩٩٤. ويعتبر الآن نظام التجارة الخارجية الجزائرى معفى من كل القيود الكمية، إضافة إلى هذا فإن السلطات أرجعت المعدل الأعظم لحقوق الاستيراد من ٦٠% سنة ١٩٩٤ إلى ٤٥% فى أول يناير ١٩٩٧، كما خفضت عدد هذه الحقوق. إضافة إلى هذا فإنه تم أيضاً تحرير مدفوعات السياحة مع نهاية ١٩٩٧. كما يتم التحضير حالياً للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، غير أنه قبل ذلك ينبغى الإجابة على سؤال مهم هو ماذا يمكن أن نستفيد من وراء ذلك، وماذا يمكن أن نخسره عند عدم الانضمام؟

(١-٣-٤) تحرير الأسعار: باعتبار السعر أداة أساسية فى قيادة الاقتصاد الوطنى، فإن البرنامج جاء بعدة إجراءات أساسية للإصلاح، تصب فى اتجاه تحرير الأسعار.

قبل سنة ١٩٩٤ كان يسود نظام الإعانات المعمم والذى وصلت نسبته إلى ٥% من الناتج الداخلى الإجمالى، وكان من مساوئ هذا النظام ما يلى: تراكم المخزون الموجه إلى المضاربة وندرة عامة لمختلف السلع المدعمة. ـ ظهور السوق الموازى، وبيع المنتوج فى النهاية إلى المستهلك بسعره الحقيقى اقتصادياً

أو أكثر، وبالتالي فإعانات الاستهلاك كانت تتجه مباشرة إلى تجار السوق الموازي في شكل فارق أسعار بين السعر المدعم والسعر الحقيقي وليس إلى المستهلك النهائي وهذا في كثير من الأحيان. ــ اتساع حجم التهريب للمواد وبكميات كبيرة إلى الدول المجاورة.

ابتداءً من سنة ١٩٩٤ بدئ في تحرير معظم الأسعار وإلغاء نظام الأسعار المقننة بشكل نهائي، وبهذا الصدد فإنه تم خلال هذه السنة تحرير كل السلع الفلاحية الوسيطة ومواد البناء، ومراقبة أسعار التجزئة لمعظم السلع والخدمات كما ألغيت هوامش الربح المقننة المتعلقة بها، ولم يتم الإبقاء على الإعانات سوى على عدد محدود من المنتوجات الغذائية الأساسية والطاقة وخدمات النقل العمومي، غير أن هذه الإعانات سطر لها لتتلاشى خلال السنتين التاليتين، وهذا حتى تغطي الأسعار تكاليف الإنتاج، وهكذا فبين سنتي ١٩٩٤ و ١٩٩٦ فإن أسعار المنتوجات الغذائية والبترولية التي كانت مدعمة ارتفعت بما يقارب ٢٠٠% في المتوسط لتتماشى مع الأسعار العالمية. وكان لابد أن يكون لهذه الإجراءات القاسية انعكاس بالغ الأثر على الشرائح الاجتماعية المختلفة، لذا فإن السلطات لجأت إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية والذي انطلق في الواقع سنة ١٩٩٢ غير أنه عرف سوء تنفيذ وكان جد مكلف لخزينة الدولة مما استدعى استبداله ببرنامج آخر يتم بموجبه تشغيل الأشخاص المعنيين لأوقات محدودة في أشغال ذات نفع عام ببلديات الإقامة لقاء تقديم تعويض أقل من الحد الأدنى للأجور، بهدف تخفيف آثار رفع دعم الأسعار وتخفيض قيمة الدينار، وهذا ما سمي ببرنامج الشبكة الاجتماعية والمستفيدين منه هم أساساً العاطلون والفئات المحرومة باعتبارهم أكثر المتضررين.

(١-٣-٥) إصلاح المؤسسات العمومية وتنمية القطاع الخاص: إن الإجراءات المتخذة المتعلقة بالسياسة النقدية والمالية وحدها غير كافية من وجهة نظر

البرنامج، لذلك دعمت بمجموعة أخرى من الإجـــراءات تـــهدف إلـــى إصـــلاح المؤسسات العمومية من جهة، وتنمية القطاع الخاص من جهة أخرى، ومن ذلك:

(١-٣-٥-١) إعادة الهيكلة والتطهير المالى: فـــى الواقـــع تـــم إعـــادة هيكلـــة المؤسسات العمومية قبل سنة ١٩٩٤، إذ أن الكثير منها حصلت على اســـتقلاليتها القانونية والمالية، وتم تطهيرها مالياً حيث مسحت ديونها وحولت إلـــى التزامـــات على عاتق الدولة تجاه البنوك التجارية، وقد بلغت تكلفة تطـــهير المؤسســـات ١٣ مليار $ خلال الفترة ١٩٩٤-١٩٩٩ وحدها[٩]، غير أن هذه الإصلاحات لم تكـــن كافية لسببين:

- أن خسائر المؤسسات استمرت فى التراكم لأنه لم تكن لها السلطة الكافية فـــى تحديد أسعار منتوجاتها، وكان من السهل لها تغطية العجز بالاســـتمرار فـــى اللجوء إلى البنوك التجارية.
- أن إعادة الهيكلة لم تأخذ بعين الاعتبار الحجم الفيزيائى للمؤسسات.

ومنذ سنة ١٩٩٤ ومع برامج الإصلاحات حاولت السلطات إصـــلاح هـــذه الثغرات (وأنشئت لهذه الغاية وزارة كاملة هى وزارة إعادة الهيكلة)، خاصة بوضع قيود مالية صارمة أمامها تجعلها تعتمد على نفسها فى إحداث هذه الموارد، كما تـــم تسقيف القروض البنكية لـــ٢٣ مؤسسة كبيرة عاجزة والتى تنتج حوالى ١٥% مـــن القيمة المضافة للقطاع الصناعى وقطاع البناء، إضافة إلى إجراءات أخرى تـــهدف لتحسين التسيير وزيادة قدرة المؤسسات على المنافسة.

مع نهاية سنة ١٩٩٦ امتدت الاستقلالية إلى ٢٣ مؤسسة وتم تطهير هيكلـــها المالى بشكل كامل، كما تم الاتفاق على عقود تخطيط مع مسيريها. وفى ســـبتمبر ١٩٩٦ تم وضع برنامج لبعث الحيوية المالية للمؤسسات العمومية الكبرى وغلـــق تلك التى لا يمكن إنعاشها وهذا بالاتفاق بين البنوك التجارية و ١١ شركة قابضـــة من المنشأة بموجب الأمر ٢٥٩٥ الصادر فى ٢٥ سبتمبر ١٩٩٥ والتى اســـتخلفت صناديق المساهمة[١٠].

كما تم تسريع إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الأخرى حيث وضع برنامج مس المؤسسات العمومية للبناء والأشغال العمومية منذ سنة ١٩٩٥ وهذا في اتجاه خوصصتها أو حلها أو تخفيض عدد عمالها، وتوقع حل ١٩مؤسسة وتسريح أكثر من ٢٥% من العمال، على أن يتم تطبيق نظام جديد للتأمين على البطالة يقضي بدفع منحة جزافية للعمال المسرحين، واتخذت إجراءات من نفس الجنس بالنسبة للدواوين وشركات الخدمات العمومية.

وحسب برنامج الحكومة فإن التدخل من جديد لإصلاح المؤسسات تطلب أكثر من ١٧٠ مليار دينارمن الخزينة ومن البنوك، مصحوباً بقروض تمتد إلى ٧ سنوات، وهذا لتوقيف تدهور الجهاز الإنتاجي رغم الضرر الاجتماعي البالغ المتمثل في تقليص عدد العمال، كما يجري عمل التقويم على عدة مستويات[١١]، تمس تشعيب المؤسسات والأنشطة وتكييف نماذج وطرق التسيير وضبط عدد العمال والهياكل والسماح بمساهمة رأس المال الخاص والأجنبي وفتح باب الشراكة. وتتولى الحكومة أيضاً عملية تطهير المؤسسات المحلية، وسمحت عملية المسح بإنقاذ أكثر من ٦٠٠ مؤسسة أي حوالي النصف، وهذا بمساهمة البنك والخزينة، وتم وضعها تحت وصاية الشركات القابضة الجهوية[١٢].

(١-٣-٥-٢) تنمية القطاع الخاص: إن التزامات الدولة تجاه قطاع الإنتاج، جعل من الضروري ترقية إطار قانوني تنفيذي يسمح بخوصصة المؤسسات وتشجيع الاستثمار الخاص، كما يهدف إليه برنامج التعديل الهيكلي، حيث إن قانون المالية التكميلي لسنة ١٩٩٤ سمح لأول مرة ببيع المؤسسات العمومية لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في رأس مال المؤسسات العمومية وهذا في حدود ٤٩%. غير أن دخول قانون الخوصصة سنة ١٩٩٥ حيز التطبيق وسع الإطار القانوني بالسماح للقطاع الخاص بأخذ المساهمة غير المحدودة في رأس مال معظم المؤسسات العمومية. كما أنه تم سنة ١٩٩٤ وضع قانون يلغي احتكار الدولة

لسوق التأمينات، كما سمح أيضاً للمساهمة الأجنبية فـــى رؤوس أمـــوال البنـــوك التجارية.

وكان أول برنامج للخصخصة ظهر فى أبريل ١٩٩٦ مدعماً مـــن طـــرف البنك الدولى، حيث يمس حوالى ٢٠٠ مؤسسة عمومية محلية صغيرة، خاصة فـــى قطاع الخدمات. وقد عرفت نشاطات حل المؤسسات العمومية والخصخصة انطلاقة حقيقية مع نهاية ١٩٩٦ بعد إنشاء شركات جهوية قابضة. وفى شهر أبريل ١٩٩٨ فإن أكثر من ٨٠٠ مؤسسة محلية مستها عملية الخوصصة أو تم حلها. وبالنســـبة للمؤسسات العمومية الكبيرة فإنه حدد مع نهاية ١٩٩٧ اعتمـــاد برنـــامج يقضـــى بخصخصة نحو ٢٥٠ مؤسسة خلال سنتى ١٩٩٨ ــ ١٩٩٩.

أما فيما يتعلق بالمؤسسات العمومية التى لا يمكن إنعاشها فإنه ابتـــداء مـــن نهاية نوفمبر ١٩٩٦ ونهاية سبتمبر شرع فى حلها وبوتائر سريعة، حيـــث تشـــير المفتشية العامة للعمل أن عدد المؤسسات المنحلة لغاية شهر يونية ١٩٩٨ هو ٨١٥ تشكل المؤسسات المحلية منها ٨٣% والمؤسسات العمومية الاقتصادية ١٦% وهو رقم جد معتبر، خاصة إذا علمنا أن قطاع الصناعة هو المتضرر الأكثر حيث تـــم افتقاد ٦٠مؤسسة عمومية اقتصادية صناعية و ٣٨٣ مؤسســـة عموميـــة محليـــة صناعية. وهذا يعنى أن ٥٤% من المؤسسات المنحلة هى مؤسسات صناعية. يلـــى ذلك قطاع البناء والأشغال العمومية والرى الذى يشـــكل ٣٠% مـــن المؤسســـات المنحلة، وهذا وحده يعكس الأضرار الاقتصادية والاجتماعية المأساوية المترتبـــة على ذلك، ويكفى التدليل على ذلك أن عدد المسرحين لغاية يونيه ١٩٩٨ بلغ مـــا يقرب من ٢١٣ ألف عامل منهم ٦٠% مسرحون من قطـــاع البنـــاء والأشـــغال العمومية.

ولتشجيع المشاريع الإنتاجية الخاصة الجديدة فإنه تم اتخاذ مجموعـــة مـــن الإجراءات التحفيزية منها: ــ التخفيف من القيود الضريبية لصالح الاســـتثمارات الإنتاجية. ــ إنشاء السوق المالى. ــ تأهيل المالية المحلية التى من شـــأنها رفـــع

الإجراءات البيروقراطية. ــ تشجيع الترقية العقارية في هذا المجال. ــ تدعيم دور الغرف التجارية والصناعية كمركز للمعلومات والترقية الاقتصادية. ــ إنشاء صندوق مساعدة لدراسة جدوى المشاريع الاستثمارية ــ إنشاء مرصد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بما فيها الصناعية يجمع السلطات العمومية ومنظمات المتعاملين الخواص.

كما تم إنشاء الوكالة الوطنية للاستثمار الخاص سنة ١٩٩٤ وهي وكالة ذات شباك وحيد، هدفها إنقاص التعقيدات الإدارية التي كان يعاني منها المستثمرون سواء كانوا محليين أو أجانب، مع فتح مكتب لها في الخارج لتشجيع المهاجرين على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في الجزائر.

(١-٣-٦) **قطاع الفلاحة:** وضع البرنامج عدة نقاط تهدف إلى الإصلاح الفلاحي وفي إطار هذه الإصلاحات تم إصدار قانون سنة ١٩٩٥ يقضي بإعادة بعض الأراضي المؤممة بعد الاستقلال إلى مالكيها، وبغية تنمية فعالية القطاع الفلاحي أيضاً، فإن الحكومة قدمت في بداية ١٩٩٧ مشروع قانون يهدف إلى تحويل حقوق الانتفاع بأراضي الدولة المعطاة للمزارعين بموجب القانون ٨٧ - ١٩ لـ ٨-١٠-١٩٨٧ إلى حقوق ملكية كاملة، غير أن هذا المشروع لم يتم لحد الآن لإشكالات عديدة، وتكمن أهمية هذا المشروع في أنه يسمح للفلاحين بالحصول على قروض الاستغلال التي يطلبونها من البنوك التجارية لوجود الضمان وهو وثيقة الملكية للأراضي.

وإن كان برنامج التعديل الهيكلي يعطي التوجهات الواجب السير فيها، فإن برنامج الحكومة المقدم في يوليو ١٩٩٧ والمعد على أساسه يهدف إلى ما يلي:

(١-٣-٦-١) **دعم الاستغلال الفلاحي:** وهذا بإنهاء التطهير المالي للقطاع، وتثمين وصيانة الأراضي التي تعرف تدهوراً، وتثمين وتوسيع الأملاك العقارية، إضافة إلى تشجيع استغلال أراضي القطاع الخاص، وترشيد استغلال الأراضي الفلاحية.

(١-٣-٦-٢) توفير الشروط المحركة للإنتاج الفلاحي: وهذا عن طريق: ـ التخفيف من تحكم العوامل الطبيعية فى الإنتاج الفلاحى. ـ تشجيع وتنمية الاستثمار الفلاحى بمجموعة من الإجراءات، تتعلق بالقروض واستردادها، وأسعار المنتوجات وأسعار العوامل كأسعار الكهرباء والغاز المستعملة بالنسبة للمنتوجات الاستراتيجية فى الجنوب. ـ حماية مداخيل الفلاحين عن طريق ترقية التمهين الفلاحى بهدف المساهمة فى تنظيم سوق المنتوجات الفلاحية الرئيسية واستقرار الأسعار لصالح المنتجين والمستهلكين، والسماح بالدخول فى أسواق الجملة بهدف تهميش دور السماسرة والمضاربين وإيجاد آلية تسمح بتسيير الهياكل ذات الآثار البعدية والمتعلقة خاصة بتخزين المنتوج وتبريده ... الخ، إضافة إلى حماية المنتوج الفلاحى من المنافسة الخارجية، ووضع حد فضلى أدنى لمداخيل الفلاحين المنتجين للمواد الموجهة للصناعة التحويلية. ـ تحسين الخدمات الفلاحية، ومن ذلك تحسين سهولة الحصول على المكننة الفلاحية، وتنمية قدرات التدخل لمصالح الحماية والبيطرة، وتحسين تنظيم التموين بالبذور والسماد، وتنمية قدرات التخزين، وأخيراً تقوية تنظيم ومراقبة أسواق الجملة.

كما شمل البرنامج أيضاً إجراءات عديدة تهدف إلى تطوير الصيد البحرى وترقيته، بتقوية التأطير خاصة على المستوى المحلى، وتحسين وسائل الصيد وتنمية الحركة التعاونية، إضافة إلى تهيئة وتوسيع مرافئ الصيد وتشجيع تنمية القروض التعاونية وتقوية رؤوس الأموال المساعدة على الاحتراف فى الصيد البحرى، وتوجيه الاستثمار الوطنى الخاص نحو هذا القطاع.

(١-٣-٧) قطاع السكن: كان قطاع البناء يتألف من عدد كبير من مؤسسات البناء غير الفعالة توظف حوالى ٢٤٠ ألف عامل سنة ١٩٩٤، وهى تنتج أكثر من ٨٠% من القيمة المضافة الكلية للقطاع. إن عملية إعادة هيكلة القطاع انطلقت سنة ١٩٩٢ بمساعدة البنك الدولى فى إطار قرض لتعديل قطاع المؤسسات الاقتصادية والمؤسسات المالية. وابتداء من سنة ١٩٩٥ شرع فى إعادة الإصلاح المعمق،

حيث تم حل الكثير من المؤسسات التي لم يكن من الممكن إعادة تأهيلها، وقلص عدد العمال في المؤسسات الأخرى بحوالي ٩٣٠٠٠ عامل أي ٥١% من العمال بين سنتي ١٩٩٥ و ١٩٩٧، كما أن أغلب العمال الدائمين بها أصبحوا عمالاً متعاقدين في إطار اتفاق جماعي، وهذا في الوقت الذي أعطى فيه دفع للقطاع الخاص للاستثمار في البناء، وأصبحت مؤسسات البناء العمومية تتجه شيئاً فشيئاً للتعاون مع القطاع الخاص.

ولإعطاء دفع لوتيرة البناء وتخفيض التكاليف أصبحت المشاريع العمومية تقسم إلى مجموعة من الحصص الصغيرة تستجيب لقدرة المؤسسات الصغيرة على الإنجاز، وهذا ما أدى بالفعل إلى تقليص فترة الإنجاز إلى حد قياسي أحياناً وإلى تخفيض تكلفة الإنجاز بالفعل، كما انتقلت حصة القطاع الخاص في إنجاز مشاريع السكن من ٢٠% سنة ١٩٩٤ إلى أكثر من ٥٠% سنة ١٩٩٧.

وفي جانب تمويل السكن فإنه تم إحداث تغييرات تمس على وجه الخصوص:إعادة رأسملة الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط سنة ١٩٩٧ و جعله كبنك لتمويل السكن يعمل حسب المعايير التجارية. ــ توسيع سوق عمليات تمويل قروض السكن إلى كل البنوك التجارية، وتم إنشاء مؤسسة إعادة التمويل العقاري سنة ١٩٩٧. ــ إنشاء صندوق للضمان العقاري موجه لتسهيل القروض للعائلات عن طريق البنوك. ــ إنشاء صندوق الأسواق المالية، مهمته تخفيف قيود المتعاملين تجاه التمويل العمومي.

وهناك إجراءات عديدة اتخذت في إطار برنامج الحكومة لدفع القطاع[١٣]. هذه أهم الإجراءات التي جاء بها البرنامج والتي لها انعكاس اجتماعي سلبي فوري، غير أن انعكاساتها الاقتصادية قد تأخذ وقتاً طويلاً، حتى وإن كان الخبراء يرون بأنها أتت بنتائج جيدة على مستوى الاقتصاد الكلي.

لتطبيق البرنامج كان لابد من إعادة النظر في العديد من القوانين الأساسية التي كان ينبغي عليها أن تصب في نفس اتجاه البرنامج. إضافة إلى المرسوم

التشريعى رقم ٩٣ - ١٢ المتعلق بالاستثمار الصادر قبل ٥ أشهر من برنامج التثبيت، صدرت عدة قوانين أخرى خلال فترة البرنامجين تصب فى اتجاههما، منها تلك المتعلقة بالخصخصة وسياسة الأسعار والمنافسة والاستثمار والشركات القابضة.

من خلال هذا العرض تبين بأنه لأول مرة فى تاريخ الجزائر، يتم إعداد وتنفيذ برنامج شامل للإصلاح الاقتصادى شمل معظم المتغيرات والقطاعات الاقتصادية، بالاعتماد بدرجات متفاوتة على أساليب وسياسات التسوية المختلفة، كأسلوب المرونات وأسلوب الاستيعاب والأسلوب النقدى، ومختلف سياسات التسوية المستخدمة فى معالجة الاختلالين الداخلى والخارجى المتزامنين.

وبعد أن انتهى العمل بالبرنامج فى ٢١ مايو ١٩٩٨، يتجه الاقتصاديون إلى تقييم النتائج الاقتصادية والاجتماعية للبرنامج، فعقدت عدة ندوات لأجل ذلك، تقر بحصول نتائج اقتصادية إيجابية على مستوى الاقتصاد الكلى، غير أنها لم تخفى الأضرار الاجتماعية التى مست غالبية أفراد المجتمع. وبدورنا وحسب الإستراتيجية المحددة للبحث سنحاول من خلا المحور الموالى إظهار النتائج والتغيرات التى أحدثها البرنامج على مستوى التوازن الخارجى وهذا خلال فترة تطبيقه، باعتبار أن البرنامج يتوخى آثاراً على المدى البعيد.

(٢) انعكاسات برنامج التعديل الهيكلى على المعاملات مع الخارج.

إن التطبيق الميدانى للبرنامج كان صارماً، إذ صاحبته المتابعة الميدانية لمصالح المؤسسات النقدية الدولية، إضافة إلى الرغبة القوية من طرف الحكومة التى أشرقت على تجسيده ميدانياً للخروج من الأزمة متعددة الجوانب. غير أن هذا التطبيق بقدر ما أحدث انعكاسات إيجابية على بعض القطاعات فإنه لم يخلو من انعكاسات سلبية على معظم القطاعات الاقتصادية والاجتماعية. وإن كانت الآثار السلبية على الوضع الاجتماعى قد نالت الكثير من التحاليل والدراسات الميدانية، فإن الآثار الاقتصادية المترتبة على البرنامج وخاصة التى كانت سبباً فى إحداثه لم

تنل حقها من الدراسة، وهذا ما جعلني أحاول إظهار الآثار المترتبة على البرنامج في ميدان المعاملات مع الخارج، باعتبار أن الداعي الأساسي له هو محاولة إحداث التسوية على مستوى ميزان المدفوعات. وسنتطرق إلى ذلك من خلال عدة بنود جزئية.

(٢-١) النتائج على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي: أدى تطبيق اتفاق التمويل الموسع الذي انتهى العمل بموجبه في ٢١ مايو ١٩٩٨ إلى نتائج مرضية على مستوى مؤشرات الاقتصاد الكلي حسب خبراء صندوق النقد الدولي، إذا ما تم إغفال الانعكاسات على المستوى الاجتماعي. ففي التقرير الذي يحمل عنوان "ملاحظات صندوق النقد الدولي للمادة الرابعة من المشاورات مع الجزائر" والذي نشر في الجزائر في ٢٥ أغسطس ١٩٩٨[١٤] أشير إلى أن السياسة المتبعة خلال السنوات الأربع الماضية والتسيير الرشيد على مستوى الاقتصاد الكلي أدى إلى تراجع ملحوظ في نسب التضخم إلى أقل من ٥% سنة ١٩٩٧ فيما ارتفع احتياطي الصرف إلى أكثر من ٩ أشهر من قيمة الواردات في بداية ١٩٩٨. وحسب الخبير كاريم ناشاشيبي Karim Nashashibi المدير المساعد لدائرة الشرق الأوسط في صندوق النقد الدولي، الذي يتابع الملف الجزائري فإن الإصلاحات نجحت بشكل ملحوظ في تحقيق الصحة المالية و دفع أسس اقتصاد السوق[١٥].

وإذا ما نظرنا إلى النتائج التي تم تحقيقها على مستوى الاقتصاد الكلي، فإن معدل النمو أصبح موجباً بعد ما ظل سالباً لعدة سنوات، فانتقل من -٠.٩% سنة ١٩٩٤ إلى ٤,٥% سنة ١٩٩٧ وإلى حدود ٦% سنة ١٩٩٨، وهذا بالرغم من اللا استقرار الذي لازالت تعرفه المؤسسات العمومية ورغم حل عدد كبير منها، وحسب نفس الخبير فإن معدل نمو اليد العاملة النشطة يبلغ ٤% سنوياً، أي أصبح أقل من معدل النمو الاقتصادي، وهذا ما من شأنه امتصاص حجم البطالة.

غير أنه تنبغي الإشارة إلى أن هذا المعدل قد يكون مضللاً، خاصة إذا ما تفحصنا معدل النمو للإنتاج الصناعي الذي ظل حتى نهاية البرنامج غير

مستقر، حيث إن هذا المعدل ظل يسجل معدلات نمو سالبة فيزيائياً، فمعدل النمو الفيزيائى للقطاع الصناعى العمومى فى السنة الأخيرة من البرنامج بلغ -٧,٢% ولم يسجل أى معدل إيجابى طيلة فترة تطبيق البرنامج، وما يلفت الانتباه أن قطاعات أساسية سجلت معدلات نمو فيزيائية جد منخفضة كما هو الحال بالنسبة لقطاع الميكانيك والمعادن الذى بلغ معدل نموه -٢٧,٦% خلال سنة ١٩٩٧ والصناعات الحديدية التى بلغ معدل نموها -٧,٦%، وسجلت معدلات نمو موجبة فى قطاعات الكيمياء والأسمدة، حيث بلغ المعدل +٩,٧%، وسجلت قطاعات الكهرباء والإلكترونيك والصناعات الفلاحية الغذائية معدلات موجبة أيضاً رغم بساطتها[١٦].

كما أن القطاع الفلاحى تميز بضعف الاستثمار، واتجاه النشاطات الفلاحية ليغلب عليها النشاط التجارى، من خلال السمسرة. وسجل هذا القطاع أيضاً تراجعاً بلغ معدله -٢٤%. وهذا ما جعلنا نقول إن معدل النمو المصرح به والذى بلغ ٤,٥% هو معدل مشكوك فيه.

أما بالنسبة للتضخم فإنه تم التحكم فيه حيث انخفض بوتائر عالية فانتقل من ٣٨,٥% سنة ١٩٩٤ إلى ٧% ثم إلى حدود ٥% سنة ١٩٩٨، وهو مستوى جد مقبول، يجعل أسعار الفائدة موجبة، ويعود هذا لكون التضخم أسهل نسبياً من حيث التحكم.

كما أن عجز الميزانية بالنسبة للناتج الداخلى الإجمالى أخذ يتحسن بفعل سياسة الاستيعاب المنتهجة والقاضية بتخفيض الطلب الاستهلاكى، وتخفيض الإنفاق الحكومى، فانتقل من -٤,٤% من الناتج الداخلى الإجمالى سنة ١٩٩٤ إلى ١,٣% سنة ١٩٩٧، ونتيجة لتذبذب أسعار المحروقات واتجاهها نحو الانخفاض فإنه يتوقع أن يستقر عجز الميزانية لسنة ١٩٩٨ عند حدود ١,٩% من الناتج المحلى الإجمالى، وهو معدل بعيد عن المتوقع من البرنامج.

ورغم إيجابية بعض الأرقام يرى التقرير المشار إليه أن وضع الاقتصاد الجزائري لا يزال هشاً وينصح بمواصلة الإصلاحات وحماية النتائج الإيجابية المتوصل إليها.

(٢-٢) الانعكاسات على مستوى الميزان التجاري: شهدت فترة تطبيق البرنامج تحسناً واضحاً في رصيد الميزان التجاري نتيجة لارتفاع عوائد الصادرات السلعية وتذبذب الواردات.

(٢-٢-١) الصادرات السلعية: ابتداء من سنة ١٩٩٤ يلاحظ الارتفاع المحسوس في الصادرات السلعية، حيث بلغت ٨,٨٩ مليار $ خلال هذه السنة بينما بلغت في السنة التالية ١٠,٢٦ مليار$ وهو ارتفاع تقدر نسبته بـ ١٥,٤١%، وبفعل ارتفاع أسعار البترول إلى متوسط سنوي بلغ ٢١,٧$ و ١٩,٨$ للبرميل فإن عوائد الصادرات وصلت لأول مرة في التاريخ الاقتصادي الجزائري إلى ١٣,٢١ مليار$ ثم إلى ١٣.٨٢ مليار$ سنتي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ على التوالي، أي بنسبتي ارتفاع تقدر ٤٨,٥٩% و ٥٥,٤٥% على التوالي مقارنة بسنة ١٩٩٤. وتعتبر هذه الأرقام مهمة جداً باعتبار أن الحسابات التوقعية لبرنامج التعديل الهيكلي جرت على أساس أن سعر البترول سيكون ١٦,١٥$ للبرميل سنة ١٩٩٥ و ١٦,٤٥$ للبرميل سنة ١٩٩٦ في حين الأسعار الحاصلة في الواقع بلغ متوسطها ١٧,٥٨$ و ٢١,٧$ للبرميل خلال هاتين السنتين على التوالي.

وحيث إن عوائد المحروقات تشكل أكثر من ٩٥% من عوائد الصادرات، فإن ارتفاع أسعار المحروقات يبقى المفسر الأساسي لارتفاع عوائد الصادرات السلعية، ذلك أن صادرات المواد الأخرى ظلت جد محدودة بفعل أزمة الإنتاج وبفعل السياسة المطبقة من خلال البرنامج والتي استهدفت إجراء تعديلات هيكلية عميقة على مختلف المؤسسات، بتقليص عدد العمال أو الحل أو الخصخصة وهي الإجراءات التي استغرقت وقتاً طويلاً، وأن هذه الصادرات لا تتعدى بضع مواد منها التمور والفوسفات والبقوليات والخمور والحديد بنسبة ضعيفة[١٧]. والواقع أن

قيمة صادرات غير المحروقات يمكن اعتبارها مهملة على طول فترة التسعينات بما فيها فترة التعديل الهيكلى وهى لم تتعدى غالباً نصف مليار دينار.

وعليه يمكن القول إنه على مستوى التركيب الهيكلى للصادرات فإن البرنامج لم يحدث أى تغيير وظلت المحروقات تشكل نسبة عالية، وهذا ما يجعلنا نصل إلى أنه على الرغم من الارتفاع الملاحظ فى عوائد الصادرات خاصة خلال سنتى ١٩٩٦ و ١٩٩٧، إلا أن ذلك لا يجعلنا نبرره ببرنامج التعديل الهيكلى المطبق خلال الفترة، لكن المبرر الأكثر قبولاً هو الارتفاع المحسوس فى أسعار المحروقات، ويبقى بالتالى العامل الأساسى المحدد للصادرات هو السوق الدولى للمحروقات. إضافة إلى سعر البترول فى السوق الدولية فإن حصة الجزائر من صادرات المحروقات فى منظمة البلدان المصدرة للبترول والمحددة بـ ٧٥٠ ألف برميل يومياً، تبقى هى العامل الأساسى الثانى الذى يحدد قيمة عوائد الصادرات، هذا على الرغم من أن عوائد البترول الخام لا تشكل سوى نسبة تقترب من الخمس من مجموع عوائد المحروقات. وحيث إن مخزون البترول المكتشف عمره بمستوى الاستخراج الحالى يقترب من ٢٥ سنة وعمر الغاز بمستوى الاستخراج الحالى يصل إلى ٧٠ سنة، فإن التركيز ينبغى أن يتجه نحو رفع وتيرة استغلال الغاز مع العمل على فصل أسعاره عن أسعار البترول فى اتجاه تثمينه خاصة وأنه طاقة نظيفة غير ملوثة.

(٢-٢-٢) الواردات السلعية: لم تسجل الواردات السلعية تغيراً ملحوظاً فى تطورها خلال فترة البرنامج حيث إن مدى تغيرها لم يتجاوز ١,٩٧ مليار$ خلال تلك الفترة، غير أن الواردات ارتفعت لتصل إلى أعظم قيمة لها سنة ١٩٩٥ حيث بلغت ١٠,١٠ مليار$ بسبب تحرير التجارة الخارجية وتوجه الكثير من المحترفين إلى محاولة كسب مكان لهم فى السوق من خلال عرض المنتوجات المستوردة وتلبية الطلب المكبوت، إضافة إلى شدة الجفاف الذي عرفته البلاد وأخيراً الاتجاه نحو تعويم سعر الصرف. غير أن الواردات السلعية انخفضت سنة ١٩٩٦ لتصل

إلى ٩,٠٩ مليار$ ثم لتصل سنة ١٩٩٧ إلى ٨,١٣ مليار$. ويعود ذلك إلى الأثر الذي أحدثه البرنامج على مستوى الطلب الاستهلاكي المباشر الذى تأثر بشكل كبير نتيجة ارتفاع الأسعار بالأسباب المباشرة أو غير المباشرة، أو على مستوى الطلب الاستهلاكي الوسيط (الإنتاجي) بفعل التعديل الجارى على المؤسسات الإنتاجية الشئ الذى أدى إلى تقليص الواردات السلعية خلال سنتى ١٩٩٦ و ١٩٩٧. وحتى وإن حدث هذا التغير فإن التركيب الهيكلي للواردات لم يتغير بشكل ملاحظ، إذ ظلت تسيطر عليه التموينات الصناعية من مواد أولية ومواد نصف مصنعة بنسبة ٤٨,٥% سنة ١٩٩٤. ويلى ذلك المواد الغذائية حيث شكلت نسبة ٢٧,٥% ثم ٣٠% سنة ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالى، وهذا مقابل الانخفاض فى الأهمية النسبية للتموينات الصناعية. وشكل عتاد النقل المرتبة الثالثة بنسبة ٧,٢% ثم ٦,٣% خلال سنتى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ على التوالى.

وخلال سنة ١٩٩٧ كانت الواردات من المواد الغذائية تمثل نسبة ٢٩,٨% من الواردات الإجمالية أى بقيمة ٢,٤٩ مليار$ شكلت منها الحبوب نصيب الأسد بقيمة ١,٢١٨ مليار$، ثم الحليب ومشتقاته بـ ٤٢٦,٥ مليون$ ثم القهوة والشاى بـ ٢٠٥ مليون$، والمتبقى صرف على الخضر[١٨]. كما تم إنفاق ٢,٤٦ مليار$ على استيراد التجهيز الصناعى والفلاحى و ٢,١٧ مليار$ على استيراد السلع الموجهة لتوظيف جهاز الإنتاج كالمواد الأولية ونصف المصنعة، وتسخير ٧٥٠ مليون$ للاستهلاكات الجارية غير الغذائية تشكل الأدوية منها ٣٣٧,١ مليون$، وهى نفس التركيبة تقريباً، خلال سنوات البرنامج بالرغم من بعض التغيرات الطفيفة. وعلى المستوى الإجمالى فإن الواردات السلعية اتجهت نحو الانخفاض وهذا بسبب عدة عوامل منها[١٩]: حل المؤسسات العمومية. ــ غلق بعض وحدات إنتاج القطاع الخاص بفعل المنافسة المفروضة عن طريق المستوردين بفعل تحرير التجارة الخارجية ــ مشكل التمويل الذى صادفته المؤسسات العمومية تجاه البنوك ــ انخفاض الاستثمارات بسبب الأوضاع الأمنية التى عاشتها الجزائر.

إن ارتفاع الصادرات خلال فترة البرنامج وانخفاض الواردات جعل الميزان التجارى يحقق فائضاً يعود بالأساس إلى: ارتفاع عوائد الصادرات التى بلغت ١٣,٨٢ مليار$ منها ١٣,١٨ مليار$ عوائد المحروقات. ـ انخفاض الواردات بفعل تقلص الطلب الداخلى الحادث نتيجة برنامج التعديل الهيكلى، حيث وصلت الواردات إلى ٨,١٣ مليار$.

(٢-٣) على مستوى الخدمات الصافية، دخل العوامل والتحويلات: لم يلاحظ أى تطور فى اتجاه تحسن رصيد الخدمات الصافية، حيث إن التدفقات الخارجة ظلت تفوق التدفقات الداخلة ولا يكاد معدل تغطية الخدمات الصافية يفوق الثلث باستثناء سنة ١٩٩٧ حيث وصل معدل تغطية التدفقات الداخلة للتدفقات الخارجة حوالى ٥٠%، وهذا بسبب ارتفاع التدفقات الداخلة إلى ١,٠٧ مليار $ واستقرار التدفقات الخارجة فى حدود ٢,١٥ مليار$.

وبالنسبة لدخل العوامل الصافى فإن رصيده ظل أكثر دائنية، حيث ظلت التدفقات الخارجة تفوق التدفقات الداخلة بشكل كبير جداً، وعلى الرغم من تحسن معدل التغطية ليصل إلى ٨,٢% ثم إلى ١٠,٥٣% سنتى ١٩٩٦ و ١٩٩٧ فإنه يعتبر جد ضعيف مقارنة بمعدل تغطية الخدمات الصافية.

أما على مستوى تدفقات التحويلات أحادية الجانب وهى التدفقات التى تتم بين المقيمين وغير المقيمين فيى الاتجاهين بشكل مجانى أى بدون مقابل كالهبات والإعانات، فيلاحظ أن رصيدها الصافى يكاد يكون مستقراً ولم يتجاوز خلال فترة البرنامج ١,٤ مليار $ وهو أعلى مستوى مسجل لها وذلك سنة ١٩٩٤ بينما سجل أدنى مستوى لها وهو ٠,٨٨ مليار دولار سنة ١٩٩٦، وبمقارنة التحويلات المحصل عليها قبل فترة البرنامج وبعدها نجد أنها بقيت تقريباً فى نفس المستوى باستثناء سنة ١٩٩٤، وهذا يعنى أن برنامج التعديل الهيكلى لم يكن مصحوباً بإعانات مباشرة معتبرة من طرف الهيئات الخارجية، بل العكس من ذلك نجده

سجل أدنى تدفق للتحويلات سنة ١٩٩٦، ولعل ذلك يعود إلى الحصار غير المعلن على الجزائر بسبب المشاكل الأمنية والأزمة السياسية التي كانت تعيشها.

(٢-٤) على مستوى الديون وخدماتها

(٢-٤-١) تطور الديون الإجمالية أثناء فترة البرنامج: لقد بلغ مجمل الديون قبل الشروع في تنفيذ البرنامج بسنة ٢٥,٧٢٤ مليار $، ولكنه ارتفع عند بداية التطبيق بحوالي ٣,٨ مليار $ أي بمعدل ١٥,٢٩% وهو معدل عالي، وقد استمرت الزيادة في الاستدانة الخارجية لغاية سنة ١٩٩٦ حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها في التاريخ الاقتصادي الجزائري وهو ٣٣,٦٥ مليار %[٢٠] وهي زيادة تقدر مقارنة بسنة ١٩٩٣ بـ ٣٠,٨%، وهذا بفعل القروض والتسهيلات الائتمانية المحصل عليها في إطار الإصلاح الاقتصادي، ثم أخذت تنخفض نسبياً لتصل إلى ٣٠,٤٧ مليار $ سنة ١٩٩٨، أي مع نهاية البرنامج، وما يمكن ملاحظته هو أن الديون قصيرة الأجل انخفضت بشكل محسوس، فبعد أن كانت تقترب من مليارين مع بداية التسعينات اتجهت قيمها نحو الانخفاض بفعل الوعي بخطورتها، وقد وصلت إلى ٠,٦٣٦ مليار دولار سنة ١٩٩٤ أي مع بداية تطبيق البرنامج واستمرت في التحسن بمعدلات متأرجحة حيث بلغت سنة (١٩٩٥) ٠,٢٦ مليار دولار ووصلت أدنى مستوياتها وهو ٠,١٦ مليار دولار وهذا سنة ١٩٩٧. غير أن نسبتها في الديون الكلية ظلت منخفضة وبلغت ٠,٧٠% سنة ١٩٩٨.

(٢-٤-٢) تطور خدمات الديون خلال فترة البرنامج: إن إجراءات إعادة جدولة الديون الخارجية المصاحبة للبرنامج سمحت بالفعل بتخفيض خدمات الديون إلى النصف، فبعد ما كانت تتراوح بين ٨,٨ و ٩,٥ مليار دولار خلال الفترة ١٩٩٠ و ١٩٩٣ فإنها انخفضت خلال الفترة ١٩٩٤ و ١٩٩٧ لتتراوح بين ٤,٢ و ٤,٥ مليار دولار على التوالي، سانحة بذلك بزيادة قدرات التمويل الخارجية، بأكثر من ٤ مليار دولار، غير أنه يبدو أن هذه الخدمات ستعاود الارتفاع حيث بلغت سنة ١٩٩٨ (٥,١٨) مليار دولار، وهذا بسبب انتهاء فترة الإعفاء المستفاد منها من

جراء برنامج إعادة الجدولة وبرنامج الإصلاح الاقتصادى. وعلى مستوى التحليل النسبى فإن معدل خدمات الديون انخفض من ٨٢,٢% سنة ١٩٩٣ حيث كان يلتهم معظم عوائد الصادرات إلى ٤٧,١% سنة ١٩٩٤ أول سنة فى الإصلاح الموسع، وظل ينخفض طوال فترة البرنامج حيث وصل إلى ٣٠,٣% سنة ١٩٩٧، لكنه ارتفع بنحو ١٧ نقطة ليصل إلى ٤٧,٥% سنة ١٩٩٨.

وعلى مستوى التركيبة الهيكلية لطبيعة الديون لوحظ أن الديون ثنائية الأطراف بقيت تهيمن على حصة معتبرة فى مجموع الديون غير أن هذه الحصة انحدرت من ٦٣.٩% سنة ١٩٩٣ (سنة قبل تطبيق البرنامج) إلى ٢٦,٨% سنة ١٩٩٨ (عند نهاية البرنامج)، وهذا مقابل تصاعد نسبة الديون متعددة الأطراف التى انتقلت من ١٢,٤% سنة ١٩٩٣ إلى ١٩,٩% سنة ١٩٩٨.

وقد استمر الدولار الأمريكى يشكل العملة الأساسية فى القروض الجزائرية، غير أن هذه النسبة اتجهت نحو الانخفاض، فبعد أن كانت القروض الجزائرية تتشكل من ٥١,٣% من الدولار الأمريكى سنة ١٩٩٤ فإنها انخفضت إلى ٤٢,٢% سنة ١٩٩٨، ويأتى فى المرتبة الثانية الفرنك الفرنسى الذى لم يتدحرج سوى بحوالى نقطة واحدة حيث انتقل من ١٥,٣% سنة ١٩٩٤ إلى ١٤,١ سنة ١٩٩٨. أما القروض بالين اليابانى فانتقلت نسبتها من الديون الإجمالية من ١٥,٦% سنة ١٩٩٤ إلى ١٢,٢% سنة ١٩٩٨، ومقابل الانخفاض النسبى فى الديون المقدرة بالعملات الرئيسية، سجل استقرار نسبى فى الديون بالمارك الألمانى وارتفاع فى نسبة الديون من العملات الأخرى من ١١,٠% سنة ١٩٩٤ إلى ٢٥,٢% سنة ١٩٩٨، وهذا نتيجة للسياسة المتجهة نحو تعدد مصادر القروض، غير أنه بقدر ما لهذه السياسة من آثار إيجابية على التسهيل على السلطات فى القدرات التفاوضية عند الضائقة المالية بقدر ما لها من مخاطر تنتج عن احتمال عدم استقرار تلك العملات، على الرغم من أن القروض الجزائرية تتشكل من حوالى ٧٥% من هذه العملات. وقد بدأت نسبة الديون ممن الناتج

الداخلي الإجمالي تتحسن حيث انتقلت إلى ٦٦,٤% ثم إلى ٦٤,٨% سنتي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ على التوالي، ويعود ذلك للارتفاع الطفيف في الناتج الداخلي الإجمالي من جهة وإلى الانخفاض الملاحظ في الديون من جهة أخرى.

ويدل كبر حجم الديون من الناتج الداخلي الإجمالي إلى أن الجزائر تعيش فوق طاقتها الحقيقية، وعليها إما أن تخفض من حجم الديون الخارجية إلى نسبة مقبولة أو أن ترفع من حجم الناتج الداخلي الإجمالي بالشكل الذي يسمح بتخفيض نسبة الديون إلى الناتج، ولا يتم هذا إلا بجعل معدل نمو الناتج يقترب من معدل النمو الاقتصادي المقبول أي أكثر من ٥% سنوياً.

(٢-٥) على مستوى احتياطات النقد الأجنبي: تطورت احتياطات وسائل الدفع الخارجي بشكل جد ملحوظ خلال فترة البرنامج، فانتقلت من ١,٥ مليار $ سنة ١٩٩٣ (قبل الشروع في تنفيذ البرنامج) إلى ٢,٦٤ مليار $ سنة ١٩٩٤ ثم ٢,١١ مليار $ سنة ١٩٩٥، وبفضل عملية إعادة الجدولة أخذت الاحتياطات من النقد الأجنبي تتحسن بشكل مطرد، فوصلت إلى ٤,٢٣ مليار $ سنة ١٩٩٦ ثم إلى ٨,٠٤ مليار $ سنة ١٩٩٧، و تحسنت بذلك مدة تغطية الاحتياطات بأشهر الواردات لتصل حوالي ٦ أشهر سنة ١٩٩٦ ثم إلى أكثر من ١١ شهراً سنة ١٩٩٧، وتعتبر الاحتياطات مصدر أمان في المعاملات مع الخارجي وهي وسيلة لاستقرار العملة المحلية، تستعمل عند الحاجة للحفاظ على التوازنات الكبرى، وهي مصدر ثقة بالنسبة للمتعاملين الأجانب.

ولأن مصدر تراكم الاحتياطات خلال الفترة يعود أساساً إلى انخفاض خدمات الديون المؤجلة بسبب إعادة الجدولة، لذلك فإن الاحتياطات بعد ما بلغت قيمة ٨,٨ مليار $ في غضون سنة١٩٩٨ بدأت تتدهور مع الشروع في تسديد خدمات الديون وتدهور أسعار البترول خلال سنة ١٩٩٩، حيث "فقدت الخزينة العمومية سنة ١٩٩٨ أكثر من ٣ مليار $ حسب تقديرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كما أدى هذا النزيف إلى أن لجأت الحكومة إلى استخدام احتياطات

الصرف لتسديد خدمات المديونية وتغطية فارق الأسعار، الأمر الذى نتج عنه انخفاض الاحتياطات من ٨ مليار دولار إلى ٦ مليار فقط"[٢١].

وعليه فإن حجم الاحتياطات يبقى رهين عدة عوامل منها: ـ حجم خدمات الديون. ـ رصيد ميزان المدفوعات. ـ أسعار المحروقات وحجمها المصدّر.

(٢-٦) على مستوى الصرف: إن برنامج التثبيت لسنة ١٩٩٤ حدد له هدفان بالنسبة لسعر صرف الدينار الجزائرى هما: ـ تصحيح سعر صرف الدينار بهدف الوصول إلى تحديد السعر عن طريق العرض والطلب. ـ ازدياد شفافية نظام الصرف.

ونظراً لاتساع الفرق بين السعر الرسمى والسعر المرغوب فيه، فد تم تخفيض الدينار على مراحل، حيث يمكن القول إنه بتقييد السياسة المالية وتقوية الأوضاع الخارجية نسبياً، فإن الجزائر توصلت إلى استقرار كبير لسعر الصرف الاسمى الذى ساهم فى تخفيض التضخم، وهذا بفعل تأسيس ميكانيزم صرف أكثر مرونة على شكل حصص يومية للتثبيت معدة من طرف بنك الجزائر، حيث إن سعر الصرف اصبح يحدد يومياً بفعل العروض المقدمة من طرف البنوك التجارية فى بداية كل حصة، كما ساهمت الخطوة المهمة التالية التى تم إحداثها فى يناير ١٩٩٦ وهى إنشاء سوق للصرف ما بين البنوك تقوم بموجبه البنوك التجارية والمؤسسات المالية بالسماح بقبض العملة الصعبة والقيام بعملية المبادلات فيما بينها. وحيث إن بنك الجزائر هو المهيمن الرئيسى على العملة الصعبة بفعل عوائد المحروقات المحولة إليه، فإنه يعتبر الممول الرئيسى لسوق ما بين البنوك والمؤسسات المالية بالعملات الصعبة، كما ساهمت عملية توسيع السماح بفتح الحسابات الجارية بالعملة الصعبة فى نمو هذه السوق. وقد سمحت الإجراءات المختلفة بتوفير إمكانية الصرف للأشخاص الطبيعين، وهذا ما تم بالفعل حيث رخص للبنوك التجارية القيام بالصرف لصالح النفقات المتعلقة بالصحة والتعليم وأنشطة أخرى فى الخارج وهذا لحد سقف معين، ثم رفع القيود بالنسبة لمنح

النفقات السياحية منذ سنة ١٩٩٧. الواقع حتى وإن كان سعر صرف العملة وصل إلى مستوى متدهور فإنه لازال بعيداً عن سعر السوق السوداء حتى وإن انخفض الفرق بشكل كبير، كما أن الهدف المحدد في النظريات الاقتصادية خاصة تلك المتعلقة بتحويل الإنفاق عن طريق سعر الصرف لم تتحقق، فالنظرية التي ترتكز عليها مؤسسات النقد الدولي في تخفيض سعر العملة، هي أن السلع والخدمات التي تنتجها تلك الدولة تبدو للأجانب رخيصة لكونهم يستبدلون عملتهم الأصلية بكمية أكبر من نقود تلك الدولة، وبالتالي يقبلون على شراء سلعها وتزداد بذلك صادراتها، أما بالنسبة لمواطنيها فتبدو لهم أسعار السلع في الدول الأجنبية مرتفعة فيخفضون من وارداتهم، غير أن ذلك لم يحصل في حالة الجزائر على الأقل لكون اقتصادها يتميز بالندرة.

وكخلاصة، نقول إنه تمت استعادة بعض المؤشرات الاقتصادية الكلية إلى المستوى الذي ينبغي أن تكون عليه، فمعدل النمو الاقتصادي أصبح أكبر من معدل نمو السكان النشطين (رغم أنه لا يعود إلى النشاط الصناعي الأساسي أو النشاط الزراعي)، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدل البطالة على المدى المتوسط والطويل إذا تمت المحافظة عليه، خاصة وأن معدل النمو السكاني هبط لمستوى جد محبذ وهو ١,٦% سنوياً، وهذا من شأنه أن يؤدي إلى تخفيض معدل السكان النشطين على المدى البعيد. كما أن الصرامة في تسيير الكتلة النقدية والبحث عن أساليب جديدة لتمويل الأنشطة الاقتصادية بدل الإصدار النقدي المفرط جعل معدل التضخم يتراجع أيضاً إلى حدود معقولة، ويساعد ذلك في استقرار الأسعار والتحكم في التكاليف، غير أن المشكل الأساسي الذي لازال يصاحب الاقتصاد الوطني ولم تستطع الإصلاحات الجارية تسويته هو عجز ميزانية الدولة المستمر، حتى وإن كان معدل هذا العجز انخفض ليصل إلى ١,٩% من الناتج الداخلي الإجمالي وهو معدل مقبول حسب منطق مؤسسات النقد الدولية، غير أن ذلك لا يزال يتوقف على الجباية البترولية وبمعنى آخر على أسعار المحروقات وحجمها المصدّر، وهذا بالرغم من تقليص الإنفاق العام خاصة المتعلق بدعم

الأسعار ودعم المؤسسات، ورغم العوائد المحصلة من جراء خوصصة المؤسسات العمومية المحلية والمؤسسات العمومية الاقتصادية، والتقشف في تخصيص الاستثمارات، ولعل هذا ما جعل خبراء صندوق النقد الدولى والخبراء الجزائريين ينصحون غداة انتهاء العمل بالاتفاقية بضرورة الاستمرار في الإصلاحات وتوسيعها للحفاظ على المكاسب المحققة على مستوى التوازن الكلى نظراً لهشاشة النتائج المحصلة. أما على مستوى المعاملات مع الخارج وهو محور الإشكالية التى نعالجها، فإن النجاح كان جزئياً على مستوى الميزان التجارى. فالإصلاحات المنتهجة فى إطار التعديل الهيكلى لم تؤدى إلى تغيير ملموس فى هيكلة الصادرات السلعية، فلازالت المحروقات تشكل نسبة عالية من مجموع الصادرات، بينما بقية المواد يكاد حجمها يكون مهملاً، وهى فى نفس مستوى فترة الثمانينات تقريباً، وإن كان يمكن تفسير ذلك باللا استقرار الذى تعرفه المؤسسات بفعل عملية الخصخصة والحل وإعادة التأهيل، وضرورة العمل بالمقاييس الاقتصادية، وهو الأمل الوحيد الذى يجعلنا نتفاءل بزيادة حجم الصادرات من غير المحروقات على المدى المتوسط شريطة أن يكون التحول قد جرى بعيداً عن الفساد، إضافة إلى افتراض إتيان سياسة جلب الاستثمارات الأجنبية بنتائج إيجابية. وما يلاحظ من ارتفاع فى الصادرات الإجمالية فهو يعود إلى ارتفاع أسعار المحروقات أساساً لأن حصة الجزائر فى حجم صادرات المحروقات محددة خارجياً، وكذلك إلى زيادة عوائد صادرات الغاز بأشكاله.

وعلى مستوى الواردات فيلاحظ الانخفاض النسبى فى الحجم الإجمالى، وهذا يعود إلى الحد من الطلب والذى لم يكن كاملاً لضعف مرونة الطلب على السلع المستوردة، والمشكلة أساسا من المواد الغذائية الأساسية والمواد الأولية وسلع التجهيز، وهى سلع كلها غير مرنة، يضاف إلى هذا التفسير فى الانخفاض النسبى فى حجم الواردات، انخفاض طلب الكثير من المؤسسات نتيجة للتحولات التى تجرى بها، فالكثير منها متوقف ينتظر إعادة التأهيل أو الحل أو الخصخصة. ولاشك أن ذلك أدى إلى الراحة النسبية فى ميزان المدفوعات فظل يحقق فائضاً

تجارياً تجاوز خمسة مليار دينار في السنة الأخيرة للبرنامج، وهو فائض نعتبره غير اقتصادي للأسباب المذكورة.

وعلى مستوى الخدمات الصافية، دخل العوامل والتحويلات، فرغم ضآلة معاملاتها فإنه لم يسجل تغير ملحوظ يمكن إيعازه لبرنامج التعديل الهيكلي.

وبالنسبة للديون الخارجية لاحظنا أنها قفزت قفزة نوعية كبيرة خلال فترة إنجاز البرنامج، ويعود ذلك إلى القروض المفترض أن تساند برنامج التحول، غير أن هذه القروض انخفضت نسبياً سنة ١٩٩٨ لتصل إلى حدود ٣٠ مليار $ بعد ما وصلت إلى أكثر من ٣٣ مليار $، غير أن الإيجابية المسجلة تكمن في أعباء الديون المتمثلة في خدماتها، حيث انخفضت بشكل ملموس لتصل إلى ٣٠,٣% فقط وهذا بفعل برنامج إعادة جدولة الديون المصاحب، غير أن ذلك يبدو أنه لم يدم طويلاً حيث ارتفع معدل الخدمات سنة ١٩٩٨ إلى ٤٧,٥%، ويخشى أن يتزايد هذا المعدل لاحقاً، كما سجلنا الانخفاض النسبي في الديون قصيرة الأجل التي كانت تساهم في رفع معدل الخدمات.

وقد ساعد الفائض المحصل في ميزان المدفوعات وانخفاض خدمات الديون والانخفاض النسبي في عجز الميزانية إلى تزايد الاحتياطات النقدية من وسائل الدفع الخارجي خاصة في السنتين الأخيرتين للبرنامج، غير أن هذه الاحتياطات لازالت تعتبر هشة، وهي تخضع أساساً للعوامل الخارجية، وبالتالي لا يمكن اعتبارها حالياً كعامل ارتكاز أساسي للاقتصاد الوطني، والأدل على ذلك انخفاضها إلى نحو النصف في بعض فترات سنة ١٩٩٩.

وبالنسبة لأسعار الصرف فإنها لم تؤدي الوظيفة المرتقبة منها وهي تشجيع الصادرات والحد من الواردات وفق سياسة تحويل الإنفاق، كما أن معدلها لم يصل إلى المعدل التوازني.

والنتيجة الختامية هي أن برنامج التعديل الهيكلي لم يؤدي في الصميم إلى تغيير المعاملات مع الخارج خلال فترة تنفيذه، بالشكل الذي يحدث فائضاً أو توازناً

مستديماً يمكن الاعتماد عليه فى تطوير الاقتصاد الوطنى وإحداث التنمية الحقيقية التى يجب أن تكون غايتها الأساسية والأخيرة هى تحسين المستوى المعيشى للسكان وزيادة رفاهيتهم، غير أنه باعتبار أن النتائج الإيجابية يتوخاها على المدى الطويل، ــ وهو ما جرى بالفعل فى تجارب بعض الدول ــ فإنه للوصول إلى النتائج المرجوة على مستوى معالجة الاختلال الخارجى، ينبغى التشديد على تنفيذ التوصيات التالية. سواء على مستوى المحيط العام أو على مستوى المعاملات مع الخارج.

فعلى المستوى الأول نوصى بما يلى:

- العمل على استعادة الاستقرار السياسى والأمنى كشرط أساسى وضرورى أكيد للتنمية الاقتصادية المستديمة.
- العمل على استقرار النظام السياسى ومناصب المسئوليات، واختيار المسئولين على الإدارات الاقتصادية و السياسية فى جميع المستويات على أساس الشهادة أولا والكفاءة وروح المبادرة.
- العمل على استعادة ثقة المجتمع فى المؤسسات، والعمل بنظام الحوافز وتحرير المبادرات و تشجيعها والمكافأة عليها.
- العمل على تشديد الحرص على النتائج المحصل عليها على مستوى الاقتصاد الكلى من جراء برنامج التعديل الهيكلى.
- الإسراع فى إعادة تأهيل مؤسسات الإنتاج العمومية التى لا تزال تسجل معدلات نمو سالبة.
- الإسراع فى إصلاح القطاع الفلاحى وحل مشكل العقار، بالشكل الذى يوفق بين ضمان استغلاله الفعلى من طرف الفلاحين، والمصلحة الوطنية المتمثلة فى الاستفادة العادلة من الأراضى العالقة على اعتبار الشباب العاطل والمحتاج فعلاً والمؤهل للعمل الفلاحى، أولوية كلية فى الاستفادة.

- حل مشكل الري وإدخال الري الاصطناعي للحبوب في المناطق المؤهلة، وتشجيع الشراكة في هذا المجال، مع الاعتماد بشكل أكثر على الزراعات التي تتحمل الجفاف وإكسابها ميزة نسبية في التبادل الدولي.
- الاستفادة من الراحة النسبية لميزانية الدولة بسبب الانخفاض المتوقع لأموال التطهير والدعم، و توجيهها بقوة نحو الاستثمارات الإنتاجية والمشاريع الكبرى وتقوية البنية التحتية ذات المردود الأكيد و المؤثر إيجابياً على التنمية الاقتصادية.

أما على مستوى بنود المعاملات مع الخارج فنوصي بما يلي:

- تشجيع الصادرات من غير المحروقات وتكثيف الاستثمارات في المنتوجات القابلة لذلك وتوجيه استثمارات قطاع المحروقات نحو الاستثمارات في الغاز مع مواصلة العمل على رفع أسعاره، باعتباره طاقة نظيفة.
- الاستمرار في دعم الشراكة مع الأجانب وتوفير جميع الشروط المشجعة على ذلك، لضمان تدفق أعلى لرؤوس الأموال نحو الداخل.
- الاستمرار في تشجيع الاستثمارات والشراكة الإنتاجية وإعادة توجيه الاستثمارات في مجالات التجارة والتوزيع إلى الأنشطة الإنتاجية المنشأة لمناصب العمل والمساهمة في تقليص حجم الواردات، مع الاستفادة من الميزة النسبية في مجال السياحة.
- العمل على جلب رؤوس الأموال الجزائرية من الخارج، وإعطائها نفس حوافز الاستثمار مع الأموال الأجنبية في الجزائر.
- عقلنة اللجوء إلى القروض الخارجية، والحفاظ على مستوى أدنى لخدمات الديون، والعمل على تخفيضها مع النضال لتحويل أقصى ما يمكن من الديون إلى استثمارات داخلية بالاتفاق مع الدائنين خاصة الحكوميين.

- الحفاظ على مستوى احتياطى من وسائل الدفع الخارجى متوازن مع حجم الديون الخارجية.

- استمرار العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد بين السوق الرسمى والسوق الموازى، وهذا لضمان ضم الكتلة النقدية من العملة الصعبة التى يتم التعامل بها فى السوق الموازى ولتشجيع العمال المهاجرين على تحويل أموالهم إلى داخل البلد عن طريق السوق الرسمية، لتصبح الكتلة النقدية تلك أداة ارتكاز، تساهم فى رفع الادخار الوطنى، ومن ثم القدرة على الاستثمار ، وتقوية الاحتياط من العملة الصعبة.

وحيث إن البرامج المطبقة تصب فى اتجاه الاندماج فى العولمة الاقتصادية، فإن المفاوضات التى تجرى فى هذا الإطار مع المنظمة العالمية للتجارة ينبغى أن تأخذ النتائج المتوصل إليها بعين الاعتبار، وأن تطرح إشكالية المفاضلة فى المكاسب المحصلة فى حالة الانضمام أو فى حالة عدمه.

والقيام بكل ذلك لابد أن يكون بعيداً عن أشكال الفساد المتفشى فى المجتمع والدوائر الحكومية والذى يجب محاربته بشتى الوسائل السياسية والإجرائية أولاً وأن يتم فى إطار خطط تحتوى على الاتجاهات العامة طويلة الأجل للتنمية الاقتصادية، تكون ملزمة للأجهزة التنفيذية المتعاقبة ثانياً.

ولاشك أن لتجسيد هذه المقترحات دوراً أساسياً فى القضاء على الاختلال الخارجى، وبالتالى التحكم فى الاختلال الداخلى، والتمكن من القضاء على الأضرار الاجتماعية الضخمة التى مست الطبقات الاجتماعية واستعادة الطبقة المتوسطة لمكانتها والقضاء التدريجى على الفقر والمعاناة الاجتماعية، باعتبار أن أى نشاط اقتصادى للدولة يجب أن يكون هدفه الأساسى هو رفاهية الإنسان والمجتمع.

الهوامش

(1) A. BELGHERBI. P. A. Economique les principaux éléments. Mutation N° A. 1994. P: 24

(٢) د. لعتب محفوظ. سلسلة القانون الاقتصادي. ديوان المطبوعات الجامعية ــ الجزائر. ١٩٩٧. ص: ٦٧.

(3) Karim Nashashibi et F. M. I. Algérie: Stabilisation et transition a Léconomie de marché. Washington. P: 10

(4) C. N. E.S. projet de rapport. Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du P. A. S. 12 éme session Novembre 1998. P:28

(5) , (6) C. N. E. S. Projet de rapport. Préliminaire sur les effets économiques et sociaux du P. A. S. 12 éme session.

. مرجع سابق. ص: ٣١و ٣٢ على التوالي

(7) Karim Nashashibi et autres. Algérie: Stabilisation et transition à léconomie de marché. مرجع سابق. ص: ٥٤

(8) Service du chef du gouvernement. Programme du gouvernement. Juillet 1997. P: 19.

(٩) يومية الخبر. لـ جانفي ٢٠٠٠. عدد ٢٧٥١. ص: ٢.

(١٠) شكل من أشكال الشركات تسهر على تسيير ومراقبة الأموال العمومية التي تحوزها الدولة لدى المؤسسات العمومية.

(11) & (12) Services du chef du gouvernement. programme du gouvernement. مرجع سابق. ص:٤٨.

(13) Services du chef du gouvernement programme du gouvernement.

مرجع سابق. ص: ٥٦ وما بعدها.

(١٤) جريدة الخبر. الأربعاء ٢٦ أوت ١٩٩٨. توقيع: صادق. بن.

(15) La tribune. Aprés la stabilisation macroéconomique. Le contexte semble favorable a la croissance en Algérie.22 Nov. 1998. P: 6.

(16) CNES. Rapport sur la conjoncture du second semestre. 1997 Avril 1998. P: 27.

(١٧) الديوان الوطنى للإحصائيات. بعض الإحصائيات والمؤشرات الاقتصادية ديسمبر ١٩٩٧.

(18) & (19) CNES. Rapport sur la conjoncture du second semestre. 1997.Avril 1998. P:52, 53.

(20) Bank of Algeria – Le journal interne Media BABK N° 30. Fevrier / Mars 1999 P:5.

(٢١) جريدة الخبر. عدد ٢٦٢٥، ٧ أغسطس ١٩٩٩.

ملاحق:

تغيرات الأرقام قبل وأثناء فترة تنفيذ البرنامج

جدول (١)

تطورات بعض الأرقام قبل وأثناء تنفيذ البرنامج

السنة / المؤشرات	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨ (توقع)
نمو اقتصادي (%)	٢,٢-	٠,٩-	٣,٩	٤	٤,٥	٥
التضخم (%)	١٦,١	٣٨,٥	٢١,٨	١٨,٧	٧,٠	٤,٦
عجز الميزانية / الناتج المحلي الخام (%)	٨,٧-	٤,٤-	١,٤-	٣,٠	١,٣	١,٠
الصادرات مليار $	١٠,٤٠	٨,٨٩	١٠,٢٦	١٣,٢١	١٣,٠٧	١٣,٣٠
الواردات مليار $	٨,٠٠	٩,١٥	١٠,١	٩,٠٩	١٠,٠٢	١٠,٦٣
الميزان التجاري. مليار $	٢,٤٠	٠,٢٦-	٠,١٦	٤,١٢	٣,٠٥	٢,٦٧
الميزان الجاري / ن. ك. خ (%)	١,٦	٤,٤-	٥,٤-	٢,٧	٠,٣	٠,٢
ديون خارجية	٢٦,٤	٢٩,٥	٣٢,٥	٣٣,٥	٣٣,٠١	٣٢,٣٦
خدمات الديون / الصادرات. (%)	٧٣,٠٠	٤٨,٦٥	٤٢,٤١	٢٩,٢	٣٣,١	٣٦,٨
احتياطي الصرف/ الواردات.	١,٥	٢,٩	٢,١	٤,٥	٥.٤	٥,٢

المصدر: الخبر الأربعاء ٢٦ أغطس ١٩٩٨، توقيع صادق. بن. مأخوذ عن الشـــركة الفرنســية لضمــان التجارة الخارجية. الفرنسية ١٩٩٨.

جدول(٢)

تطور معدلات النمو للإنتاج الصناعي العمومي فيزيائيا

السنوات	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
معدل النمو الصناعي فيزيائيا	١,٥-	٨,٥-	٠,٥-	٨,٦-	٧,٢-

المصدر:

CNES. Rapport sur la conjoncture du second semestre, 19997, Avril, 1998, P. 27.

جدول (٣)

تطور سعر صرف الدولار بالنسبة للدينار خلال فترة البرنامج

السنوات	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
سعر الدولار بالنسبة للدينار	٢٣,٣	٣٥,١	٤٧,٧	٥٤,٨	٥٧,٨	٦٠

المصدر: وثائق من بنك الجزائر.

جدول (٤)

تطور الميزان التجاري خلال فترة البرنامج. بمليارات الدولارات

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الصادرات	١٠,٤١	٨,٨٩	١٠,٢٦	١٣,٢١	١٣,٨٢
منها: محروقات	٩,٨٨	٨,٦١	٩,٧٣	١٢,٦٤	١٣,١٨
ــ أخرى	٠,٥٣	٠,٢٨	٠,٥٣	٠,٥٧	٠,٦٤
الواردات	٧,٩٩	٩,١٥	١٠,١٠	٩,٠٩	٨,١٣
الميزان التجاري	٢,٤٢	٠,٢٦-	٠,١٦	٤,١٢	٥,٦٩
سعر البترول ($/برميل)	١٧,٨	١٦,٣	١٧,٦	٢١,٧	١٩,٨

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات ــ بنك الجزائر.

جدول (٥)

توزيع عوائد صادرات المحروقات خلال فترة البرنامج (%)

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
بترول خام	٢٠,٨٧	٢٢,٩٨	٢٢,١٦	٢٤,٦٩	١٩,١٩
منتوجات أخرى	٧٩,١٣٢	٧٧,٠٢	٧٧,٨٤	٧٥,٣١	٨٠,٨١
منها: مكثفات	٢٧,١٩	٢٥,٤٣	٢٤,٤١	٢٣,٩٤	٢٠,٧٤
منتجات بترولية مكررة	١٩,١١	١٩,٦٦	١٩,١٣	١٧,٤٦	١٧,٢٧
غاز البترول المميع	٥,٥٨	٥,٥٢	٥,٩٩	٦,٤٨	٨,١٣
غاز طبيعي مميع	١٧,١٣	١٦,٠٣	١٤,٤٠	١٤,٣٩	١٩,٠١
غاز طبيعي	١٠,١٣	١٠,٣٨	١٣,٩٠	١٣,٠٤	١٥,٦٧

المصدر:

Karim Nashashibi et autres, Algérie: Stabilisation et transition à Léconomie de marché F. M. L. 1998 P: 108.

جدول (٦)

الأهمية النسبية لمجموعة المواد المستوردة من مجموع الواردات خلال فترة البرنامج (%)

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
التموينات الصناعية	٤٨,٠	٤٨,٥	٤٣,٦		٤٢,٨	٣٩,٦
مواد غذائية	٢٣,٢	٢٧,٥	٣٠,٠		٢٧.٨	٢٦,٩
آلات ومواد التجهيز	١٩,٧	١٤,٦	١٦,٦		١٦,٦	١٨,٩٧
عتاد النقل	٦,٠	٧,٢	٦,٣		٩	٩,٥
مواد صناعية استهلاكية	١,٧	١,٤	٢,٣		٢,٨	٣,٦
مواد مختلفة	٠,٢	٠,٣	٠,١		–	–
وقود وزيوت التشحيم	١,٣	٠,٥	٠,٩		١,٥	١,٣

المصدر: سنوات ١٩٩٣، ١٩٩٤، ١٩٩٥.

ONS. L'Algérie en quelques chiffres. Resultats

أما سنوات: ١٩٩٧و ١٩٩٨ فهي معدة على أساس: ١٩٩٩

ONS. Quelques statistiques et indicateurs économiques. Sep.

جدول (٧)

تطور التدفقات الداخلة والخارجة للخدمات خلال فترة البرنامج. مليار $

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
خدمات صافية لغير العوامل	١,٠١-	١,٢٤-	١.٣٣-	١,٤٠-	١,٠٨-
دائن	٠,٦٠	٠,٦٩	٠,٦٨	٠,٧٥	١,٠٧
مدين	١,٦١	١,٩٣	٢,٠١	٢,١٥	٢,١٥
معدل التغطية (%)	٣٧,٢٧	٣٥,٧٥	٣٣,٨٣	٣٤,٨٨	٤٩,٧٧
دخل العوامل الصافي	١,٧٥-	١,٧٣-	٢,١٩-	٢,٣٦-	٢,٢١-
دائن	٠,١٥	٠,١٠	٠,١٢	٠,٢١	٠,٢٦
مدين	١,٩٠	١,٨٤	٢,٣١	٢,٥٦	٢,٤٧
معدل التغطية (%)	٧,٨٩	٥,٤٣	٥,١٩	٨,٢٠	١٠,٥٣

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات ببنك الجزائر.

جدول (٨)

تطور التحويلات أحادية الجانب خلال فترة البرنامج. مليار $.

السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
التحويلات الصافية	١,١٤	١,٤	١,١٢	٠,٨٨	١,٠٦

المصدر: وثائق من مديرية الدراسات ببنك الجزائر.

جدول (٩)

تطور حجم الديون خلال فترة البرنامج. بمليارات الدولارات.

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
ديون متوسطة وطويلة الأجل	٢٥,٠٢٤	٢٨,٨٥٠	٣١,٣١٧	٣٣,٢٣٠	٣١,٠٦٠	٣٠,٢٦١
ديون قصيرة الأجل	٠,٧٠٠	٠,٦٣٦	٠,٢٥٦	٠,٤٢١	٠,١٦٢	٠,٢١٢
المجموع	٢٥,٧٢٤	٢٩,٤٨٦	٣١,٥٧٣	٣٣,٦٥١	٣١,٢٢	٣٠,٤٧٣
معدل التغير السنوى	–	١٤,٦٢	٧,٠٨	٦,٥٨	٧,٢١–	٢,٤٠–

المصدر:

Bank of Algeria – Le journal interne Media BANK N° 30. Février / Mars1999 P. 5

جدول (١٠)

تطور التركيب النسبي للديون خلال فترة البرنامج

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
نسبة الديون متوسطة وطويلة الأجل (%)	٩٧,٢٨	٩٧,٨٤	٩٩,١٩	٩٨,٧٥	٩٩,٤٨	٩٩,٣٠
نسبة الديون قصيرة الأجل (%)	٢,٧٢	٢,١٦	٠,٨١	١,٢٥	٠,٥٢	٠,٧٠
مجموع الديون مليار $	٢٥,٧٢٤	٢٩,٤٨٦	٣١,٥٧٣	٣٣,٦٥١	٣١,٢٢٢	٣٠.٤٧٣

المصدر:

Bank of Algeria–Le jounal interne Media BANK No.30. Février/Mars 1999.

جدول (١١)

تطور خدمات الديون خلال فترة البرنامج. بملايين الدولارات.

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الأصل	٧١٥٠	٣١٣٠	٢٤٧٤	٢٠٢٥	٢٣٥٤	٣٢٠٢
الفوائد	١٩٠٠	١٣٩٠	١٧٧٠	٢٢٥٦	٢١١١	١٩٧٨
مجموعات خدمات الديون	٩٠٥٠	٤٥٢٠	٤٢٤٤	٤٢٨١	٤٤٦٥	٥١٨٠
معدل خدمات الديون (خدمات وصادرات)	٨٢,٢	٤٧,١	٣٨,٨	٣٠,٩	٣٠,٣	٤٧,٥
ديون قصيرة الأجل	٧٠٠	٦٣٦	٢٥٦	٤٢١	١٦٢	٢١٢
نسبة د. ق. ا من أصل الديون (%)	٩,٧٩	٢٠,٣١	١٠,٣٤	٢٠,٧٩	٦,٨٨	٦,٦٣

المصدر:

Bank of Algeria – Le journal interne Media BANK No 30. Fevrier / Mars 1999 P.80.

جدول (١٢)

القروض المجدولة خلال فترة البرنامج بمليارات الدولارات.

البيان / السنة	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
قروض من الدائنين الرسميين	٣,٨٥٠	٧,٧٥٠	١٠,٣٥٠	١١,٤٤٠	١٢,٣٠٥
قروض أخرى	٠,٧٩	١,٧١٨	٢,٣٥٧	٢,٧٦٤	٢,٩٢١
مجموع القروض المعاد جدولتها	٤,٦٤٠	٩,٢٨٨	١٢,٧٠٧	١٤,٢٠٤	١٥,٢٢٦

المصدر:

Bank of Algeria – le journal interne Media BANK No 30. Fevrier / Mars 1999 P: 70.

جدول (١٣)

تطور نسبة الديون الخارجية من الناتج الداخلي الإجمالي.

البيان / السنة	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨
الناتج الداخلي الإجمالي (مليار $)*	٤٩,٣٧	٤٢,١٨	٤١,٤٩	٤٥,٧٨	٤٧,٠٢	٤٧,٠٣
مجموع الديون (مليار $)	٢٥,٧٢٤	٢٩,٤٨٦	٣١,٥٧٣	٣٣,٦٥١	٣١,٢٢٢	٣٠,٤٧٣
نسبة الديون من ن. د. الإجمالي (%)	٥٢,١	٦٩,٩	٧٦,١	٧٣,٥	٦٦,٤	٦٤,٨

المصدر: بنك الجزائر * مستنتج بمفاعلة السطرين الأخيرين، لذلك فإن الأرقام بعد الفاصلة قد تختلف عن مصدر آخر.